الأمم المتحدة

A/65/324

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٤ المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، ويستكمل المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة (A/64/330). وقد قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتنسيق التقرير الحالي الذي يستند إلى المعلومات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. ويستند التقرير أيضا إلى تقارير متاحة للجمهور صادرة عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

* A/65/150.

200910 170910 10-49356 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الاستعراضات العامة الإقليمية ٥

ألف – شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ٥

باء – منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى ٩

جيم – الجنوب الأفريقي ١٢

دال – غرب أفريقيا ١٣

ثالثا – الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتعاون فيما بين الوكالات ١٤

ألف – إصلاح الأمم المتحدة ١٤

باء – تعزيز مبادئ الحماية الدولية ١٥

جيم – إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة ٢١

دال – إنهاء التشريد القسري ٢٤

هاء – الشراكات مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة ٢٦

رابعا – خاتمـــــة ٢٦

خامسا – توصيات ٢٧

أولا – مقدمة

١ – تعد أفريقيا[١] موطنا لعدد من النزاعات العالمية الأشد استعصاءً وتعقيدا، وهو ما كان سببا في تشريد الملايين من الأشخاص لفترات كثيرا ما طال أمدها. وتُستكشف في الوقت نفسه نُهجٌ مبتكرة للتعامل مع المسائل المتعددة الجوانب المتصلة بحماية السكان المشردين وتقديم المساعدة إليهم، ويجري أيضا استحداث أطر قانونية رائدة منها على سبيل المثال اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم.

٢ – وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كانت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تستضيف خُمس لاجئي العالم، أي ما يقرب من ٢,١ مليون شخص، وذلك بالمقارنة بأكثر من ٣,٤ ملايين شخص في عام ٢٠٠٠. وقد انخفض عدد اللاجئين بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ قياسا بعام ٢٠٠٨؛ وهو ما يُعزى أساسا إلى تجنيس لاجئي بوروندي في جمهورية تنزانيا المتحدة ونجاح عمليات العودة الطوعية إلى أنغولا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وجنوب السودان. بيد أن تجدد النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال أديا إلى نزوح تدفقات جديدة من اللاجئين بلغ عددهم ٠٠٠ ٢٧٧ شخص تقريبا وإلى المزيد من التشريد الداخلي.

٣ – وفي نهاية عام ٢٠٠٩[٢]، قُدر عدد الأشخاص الذين شُردوا داخليا من جراء النزاعات بـ ١١,٦ مليون شخص في ٢١ بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو ما يشكل أكثر من ٤٠ في المائة من عدد المشردين داخلياً في العالم. ويشمل هذا الرقم ما يزيد على ٢,١ مليون شخص ممن شُردوا حديثا، بينما عاد عددٌ مماثل إلى أوطانهم في عام ٢٠٠٩.

٤ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اعتمد رؤساء الدول والحكومات اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا) التي يبدأ نفاذها حال تصديق ١٥ دولة من الدول الأعضاء عليها. وبحلول منتصف حزيران/يونيه ٢٠١٠، كان نصف أعضاء الاتحاد الأفريقي (٢٧ دولة عضوا) قد وقعوا على الاتفاقية المذكورة، وكانت دولة واحدة (أوغندا) قد صدقت عليها. ورغم أن نطاق تطبيق الاتفاقية يقتصر على الدول

---

(١) يُقصد بأفريقيا في هذا التقرير أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

(٢) تشير عادة الإحصاءات عن اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين الواردة في هذا التقرير إلى الأرقام التي جمعتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، ما لم يُنص على خلاف ذلك. والإحصاءات المقدمة عن المشردين داخليا هي تقديرات تقرير مركز رصد التشريد الداخلي المعنون Internal Displacement, Global Overview of Trends and Developments in 2009 [التشريد الداخلي، لمحة شاملة عن الاتجاهات والتطورات في عام ٢٠٠٩]، فضلا عن تقديرات جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. والإحصاءات مؤقتة وقابلة للتغير.

الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فإن أهميتها كمعيار ونموذج يُحتذى به تتجاوز القارة الأفريقية بكثير.

٥ - وقد أعاق القتال وانعدام الأمن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية في أجزاء كثيرة من القارة، مما عرقل توفير الحماية وتقديم المساعدة. ورغم تدابير التخفيف التي شملت نشر قوات حفظ السلام، فإن أمن المستفيدين من المساعدات والعاملين في المجال الإنساني كثيرا ما تهدده الخطر. وجاء تخفيض العناصر العسكرية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ليثير الشواغل بشأن الأطر الأمنية المَمَكِّنة لإيصال المعونة الإنسانية.

٦ - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ ونهاية أيار/مايو ٢٠١٠، ورد ما يقرب من ٦,٩ بلايين دولار لصالح الأنشطة الإنسانية في أفريقيا، منه ما ورد استجابة لعدد ٢٣ نداءً مشتركا بين الوكالات صادرا عن الأمم المتحدة وشركائها من المنظمات غير الحكومية. وواصل المانحون تجميع موارد المساعدة الإنسانية لصالح جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، وهو ما وفر لمنسقي الشؤون الإنسانية في هذه البلدان آلية تمويلية استراتيجية تهدف إلى كفالة توافر الدعم المبكر والذي يمكن التنبؤ به للأنشطة الحيوية. كما تلقت كيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قدرا كبيرا من التمويل المخصص للاستجابة لحالات الطوارئ، وذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا والصومال والسودان وأوغندا وزمبابوي.

٧ - وفي الفترة ذاتها، ساهم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في استجابة لحالات طوارئ حسنة التوقيت وقابلة للتنبؤ بها، حيث قدم الصندوق أكثر من ٣٥٦ مليون دولار لمنظمات في ٣١ بلدا أفريقياً (وهو ما يُقدر بنسبة ٥٨ في المائة من مجموع مدفوعات الصندوق المركزي). وكان المستفيدُ الرئيسي العملياتِ الإنسانية المنفذة في الصومال (١٧ في المائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٣ في المائة)، وزمبابوي (١٠ في المائة)، وكينيا (١٠ في المائة). وبلغت حصة منح الاستجابة السريعة المقدمة إلى أفريقيا ما قدره ٢٠٣ ملايين دولار (أي ما نسبته ٥٧ في المائة من المبلغ الإجمالي المتوافر). واختير خمسة عشر بلدا أفريقياً للحصول على مخصصات لتعويض نقص التمويل فاق إجماليها ١٥٢ مليون دولار.

ثانيا – الاستعراضات العامة الإقليمية

ألف – شرق أفريقيا والقرن الأفريقي

٨ – ألقى كل من انعدام الأمن والحالة السياسية في الصومال والسودان بظلاله على أجواء العمل الإنساني في المنطقة. وكان تصاعد العنف في جنوبي الصومال ووسطه وتعليق تقديم المعونة الغذائية في بعض أجزاء ذلك البلد قد دفعا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي إلى إعادة النظر في خطط الطوارئ التي أعداها لهذه المنطقة. وقامت المنظمتان بتنسيق الأرقام والسيناريوهات التخطيطية لضمان توفير الاستجابة الكافية لتشريد السكان المتزايد.

١ – السودان

٩ – يقع السودان في قلب أكبر العمليات الإنسانية في أفريقيا، حيث يوجد في شرقه وفي عاصمته الخرطوم مئات الآلاف من اللاجئين وطالبي اللجوء النازحين من إريتريا وإثيوبيا والصومال، ويستقبل جنوبه المشردين داخلياً واللاجئين العائدين إضافة إلى المشردين حديثا واللاجئين الوافدين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي منطقة دارفور، يوجد ما يناهز ٢,٧ مليون من المشردين داخلياً واللاجئين من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ومع وجود حوالي ٢٠٠ ٣٦٨ سوداني يعيشون كلاجئين أو طالبي لجوء في مناطق أخرى، يعد السودان أيضا ثالث أكبر بلد منتج للاجئين في القارة بعد الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويُقدر عدد السودانيين المشردين داخليا بما إجماليه ٤,٩ ملايين شخص.

١٠ – وفي دارفور، ظل انعدام الأمن شاغلا مستمرا طوال عام ٢٠٠٩. وكان لطرد عدد من المنظمات غير الحكومية أو شطب تسجيلها أثرٌ سلبي على القدرة التنفيذية لمنظمات الأمم المتحدة. ووفقا لتقديرات منظمة الصحة العالمية، تعطلت نتيجة لذلك الخدمات المقدمة في ٤٤ مرفقا صحيا، مما أدى إلى انخفاض القدرة على إيصال الخدمات الصحية للمشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة في دارفور بمقدار الثلث. وفي شهر نيسان/أبريل، وافق الفريق القطري للعمل الإنساني على بدء تنفيذ نهج المجموعات القطاعية في دارفور لكفالة استعداد آليات التنسيق لمواجهة تحديات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسكان على أساس يقوم على قدر أكبر من المساءلة والقدرة على التنبؤ.

١١ – ويُذكر أن ما يقرب من ٠٠٠ ٣٣٠ لاجئ من جنوب السودان عادوا، اعتبارا من عام ٢٠٠٥، إلى مواطنهم الأصلية، ومنهم نحو ٠٠٠ ٣٢ شخص عادوا إليها في عام ٢٠٠٩. وقد تباطأت وتيرة عمليات العودة لأسباب ترجع جزئيا إلى انعدام الأمن، وتُعزى

أيضا إلى إحجام بعض اللاجئين المتبقيين عن التوجه إلى مواطنهم. وأسفرت أعمال العنف بين الجماعات الإثنية والهجمات التي يشنها جيش الرب للمقاومة الأوغندي في الجزء الشمالي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى طول الحدود مع جنوب السودان عن تشريد نحو ٠٠٠ ٤٠٠ شخص. ولا بد من التصدي لانعدام الأمن وإرساء سيادة القانون والحكم المحلي وتسهيل المصالحة والإدماج المحلي بغية تهيئة بيئة داعمة للعائدين والمقيمين على حد سواء.

١٢ - وحالة اللجوء الطويلة الأمد التي يعاني منها شرق السودان يعود تاريخها إلى نحو ٤٠ عاما، مما يجعلها الأقدم في القارة الأفريقية. وقد زادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أنشطة الاعتماد على الذات في الشرق، بما في ذلك إمكانية حصول اللاجئين على الأراضي، ساعية بذلك إلى إنهاء هذه الحالة التي طال أمدها. ويعكف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من منظمات الأمم المتحدة على وضع برامج تهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة لتشمل مخيمات اللاجئين. لكن استمرار وصول الوافدين الجدد يمثل تحديا حيث شهد عام ٢٠٠٩ تسجيل ما يقرب من ٠٠٠ ٢٤ لاجئ وطالب للجوء من إريتريا وإثيوبيا والصومال.

٢ - الصومال

١٣ - شهدت الحالتان الأمنية والإنسانية في جنوبي الصومال ووسطه ترديا مطردا في عام ٢٠٠٩ والنصف الأول من عام ٢٠١٠. والصومال أكبرُ بلد منتج للاجئين في أفريقيا. فقد فر إلى الخارج ما يقرب من ٠٠٠ ٦٧٨ لاجئ وطالب لجوء، منهم ٠٠٠ ١٣٢ غادروا الصومال في عام ٢٠٠٩ متجهين في أغلبهم إلى كينيا (٥٠٠ ٧٢) واليمن (٠٠٠ ٣٢) وإثيوبيا (٦٠٠ ٢٣) وجيبوتي (٧٠٠ ٣). وثمة ما يقرب من ١,٤ مليون مشردٍ داخليا، منهم ما يقدر بـ ٠٠٠ ٢٠٠ شخص شردوا حديثا في الأشهر الخمس الأولى من عام ٢٠١٠. ولا يزال المشردون داخلياً في شمال الصومال يواجهون مخاطر تتعلق بالحماية وتشمل الإعادة القسرية إلى جنوب البلد ووسطه والاختطاف وغير ذلك من الأخطار التي تنطوي عليها حركات الهجرة المستمرة. ويزيد من حدة الأزمتين السياسية والإنسانية ما يعاني منه القرن الأفريقي من شدة جفاف وفقر فضلا عن انعدام الأمن الغذائي وتواتر الفيضانات الشديدة بشكل دوري.

١٤ - وواصل الحيز الإنساني انحساره في عام ٢٠٠٩ من جراء تزايد العنف وانعدام الأمن. وفي بواكير عام ٢٠١٠، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى تعليق برنامج المعونة التابع له في

جنوب الصومال بسبب التهديدات المحدقة بالموظفين والظروف غير المقبولة ومطالب الجماعات المسلحة، مما أدى إلى حرمان ما يقدر بـ ٠٠٠ ٦٢٥ شخص من الدعم الغذائي.

١٥ - وتنشط وكالات المساعدة الإنسانية في وسط الصومال إلا أنها تعاني ظروفا بالغة الصعوبة وتسعى إلى اغتنام أي فرصة تتيح لها الوصول إلى السكان المشردين. وإلى جانب البيئة التشغيلية المتسمة بالتعقيد، تواجه تقديمَ المساعدة الإنسانية للمشردين داخلياً في الصومال عراقيل تُعزى إلى قلة التمويل المخصص للأغراض الإنسانية.

٣ - جيبوتي

١٦ - تقع جيبوتي على مفترق طرق يشهد تحركات بشرية غير منتظمة تشمل نزوح اللاجئين من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي إلى شبه الجزيرة العربية. وقد زاد عدد طالبي اللجوء بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى نحو ٠٠٠ ١٣ شخصا. ويستقر أغلب اللاجئين وطالبي اللجوء في مخيم علي أدّيه المكتظ، ويعيش الكثيرون منهم على أقل من ٧ لترات من الماء يوميا. وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، وافقت السلطات على إنشاء مخيم جديد للتخفيف من الضغط الواقع على الخدمات. واستؤنفت في عام ٢٠٠٩ عملية إعادة توطين الأشخاص المعرضين للخطر في جيبوتي بغية الحفاظ على حيز الحماية بهذا البرهان الملموس على تقاسم المسؤولية.

٤ - إثيوبيا

١٧ - كانت إثيوبيا على مدى عقود مقصدا للآلاف من لاجئي المنطقة. وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، كان عدد اللاجئين وطالبي اللجوء الذين يعيشون في إثيوبيا قد فاق ٠٠٠ ١٢٤ شخص أغلبهم من الصومال وإريتريا، منهم ما يقرب من ٠٠٠ ٤٣ من حديثي الوصول. وقد استلزمت زيادة عدد الوافدين افتتاح مخيمات جديدة في شمال البلد وجنوبه الشرقي. وبالنظر إلى قرب منطقة دولو أدو الإثيوبية من مناطق النزاع في الصومال وتعليق المعونة الغذائية والآثار الناتجة عن الجفاف المتوطن، فمن المرجح أن يطلب المزيد من الصوماليين اللجوء إلى إثيوبيا.

٥ - كينيا

١٨ - رغم بقاء المناخ السياسي في كينيا على استقراره، فإن البلد لا يزال يتعافى من أحداث العنف التي تلت انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وتسببت في تشريد نحو ٠٠٠ ٦٠٠ شخص. فقد ساعدت الحكومة أُسراً كثيرة على العودة، إلا أن عددا غير محدد

من السكان ما زالوا يسكنون مخيمات المرور العابر أو يعيشون مع أسر مضيفة في انتظار إيجاد حل دائم وتوفير الدعم لهم لكي يعيدوا بناء حياتهم.

١٩ - وفي بداية عام ٢٠١٠، كانت كينيا مقر لجوء ٠٠٠ ٣٥٩ لاجئ تقريبا. ويعيش أغلبهم في المخيمات المكتظة الواقعة في داداب في شرقي كينيا. وكانت هذه المخيمات قد أُنشئت في الأصل لإيواء ٠٠٠ ٩٠ لاجئ، إلا أنها تستضيف الآن أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد. وقد وافقت السلطات المحلية على تخصيص أراض إضافية لتوسيع أحد هذه المخيمات (إيفو)، وفي عام ٢٠٠٩ جرى نقل نحو ٩٠٠ ١٢ لاجئ إلى مخيم كاكوما في شمال غربي كينيا. وساعدت هذه التدابير في التخفيف من الضغط الواقع على المرافق والخدمات في مخيمات داداب، غير أن التدفق المستمر للنازحين لا يزال يشكل تحديا يعرقل الوفاء بمعايير الحماية والمساعدة المقبولة دوليا. وتُبذل الجهود من أجل إعادة توطين بعضا من اللاجئين الصوماليين الأشد ضعفا الذين عاشوا في المخيمات لما يقرب من ٢٠ عاما. لكن استجابة بلدان إعادة التوطين لم تف حتى الآن بالاحتياجات.

٢٠ - وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، وفد إلى كينيا ما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ صومالي. ويتزايد عدد الصوماليين الذين يقدمون طلبات اللجوء في نيروبي، مما يلقي بعبء ثقيل على القدرة على الحماية والمساعدة في العاصمة الكينية.

٦ - أوغندا

٢١ - رغم عدم شن جيش الرب للمقاومة أي هجمات في شمالي أوغندا في الفترة المشمولة بالتقرير، فقد عاثت الجماعة فسادا في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأجبر القتال الدائر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيش الرب للمقاومة ما يقرب من ٥٠٠ ١٦ كونغوليا على الفرار إلى شمالي أوغندا، ليزيد بذلك العدد الإجمالي للاجئين الكونغوليين في ذلك البلد على ٠٠٠ ٧٣ شخص.

٢٢ - وأسفرت الثقة في استدامة السلام القائم حاليا في شمال أوغندا عن عودة عدد كبير من المشردين داخلياً وإغلاق ثلاثة أرباع عدد المخيمات. لكن الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية لا يزال يعرقل الجهود الرامية إلى إنهاء حالة التشريد هذه. وقد وافقت السلطات في شمالي أوغندا على ضرورة تحويل بعض هذه المخيمات إلى مجتمعات لها مقومات البقاء. بيد أن هناك ١,٤ مليون شخص من المشردين داخليا عادوا إلى قراهم الأصلية وما يُقدر بـ ٠٠٠ ٥٠٠ آخرين لا يزالون يعيشون في مراكز المرور العابر سيواجهون حتما تحديات جسيمة، إن لم يتم إدخال تحسينات كبيرة على إمكانية الوصول لخدمات أساسية

مثل مياه الشرب المأمونة والتصحاح والرعاية الصحية والحماية. فبدون الاستثمار في الخدمات الأساسية، لن يُكتب النجاح لأي عملية انتقال حقيقية من مرحلة النزاع إلى مرحلة التعافي والتنمية.

باء – منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى

٢٣ – عانت منطقة وسط أفريقيا والبحيرات الكبرى، وهي منطقة شاسعة، من مصاعب اقتصادية ونزاعات أدت إلى عمليات تشريد جديدة داخل بلدان المنطقة وعبر حدودها. ففي عام ٢٠٠٩، عبر الحدود إلى الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٥ لاجئ من مقاطعة إكواتور بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ورغم أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من منظمات الأمم المتحدة استجابت بشكل سريع لاحتياجات اللاجئين من المساعدة الإنسانية والحماية، فقد كان سخاء المجتمعات المحلية المضيفة على الجانب الآخر من نهر أوبانغي ذا أهمية أساسية. وفي بوروندي، كان إنشاء ''قرى السلام'' التي تُدمج المشردين داخلياً والعائدين ممن لا يملكون أراضي والضعفاء من الخلفيات الإثنية المتباينة إسهاما مبتكرا في الجهود الرامية إلى طي صفحة التشريد في ذاك البلد.

١ – تشاد

٢٤ – كان التوتر السياسي السمة السائدة في بداية عام ٢٠٠٩، وقد صاحب ذلك قيام جماعات معارِضة مسلحة بتوغلات في شرقي تشاد. واضطرت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية للانتقال أو الانسحاب من الشرق عدة مرات. ويعتمد على المساعدة الإنسانية في تشاد حوالي ٠٠٠ ٣٤٠ لاجئ، معظمهم من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، علاوة على ما يقرب من ٠٠٠ ١٧٠ من المشردين داخلياً. ويُضاف إلى ذلك أن تفشي الجوع الناشئ عن الجفاف في البلد، ولا سيما في حزام الساحل، أدى إلى اعتماد المجتمعات المحلية المضيفة أيضا على المساعدة الإنسانية.

٢٥ – وكان مجلس الأمن قد أذن بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي بدأت تسلم المهمة من القوة العسكرية الأوروبية القيادة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩. ورغم أن البعثة لم تُنشر قط بكامل قوامها، فقد وفرت قوتها العسكرية وقوات الشرطة التشادية التي دربتها الأمم المتحدة خدمات الحماية لقوافل المساعدة الإنسانية، وللاجئين والمشردين داخليا إضافة إلى العاملين في مجال تقديم المعونة. وقد بدأت المفاوضات المباشرة بين تشاد والسودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وكُللت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بتوقيع اتفاق يهدف إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. وبناء على

طلب من حكومة تشاد، قرر المجلس تخفيض قوام العنصر العسكري في البعثة ليقتصر على المستويات المبدئية المأذون بها، واستكمال سحب كل العناصر النظامية والمدنية للبعثة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وستتحمل حكومة تشاد مسؤولية حماية المدنيين وموظفي الإغاثة.

٢٦ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، عاد نحو ٠٠٠ ٢١ من المشردين داخليا إلى مواطنهم في تشاد رغم هشاشة الحالة الأمنية والافتقار إلى الخدمات الأساسية. ولتعزيز جهود الإنعاش المبكر أهمية حاسمة، بما في ذلك الوصول إلى العدالة وسبل الإنعاش الاقتصادي والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتتسم بالأهمية ذاتها جهود زيادة بسط سلطة الدولة لجعل عمليات العودة مستدامة.

٢ - جمهورية أفريقيا الوسطى

٢٧ - استمرت الاشتباكات العنيفة بين القوات الحكومية وقوات المتمردين رغم توقيع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى اتفاقا للسلام مع عدة جماعات متمردة ناشطة في شمال البلد، ووجود حوار سياسي شامل للأطراف بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعبرت عناصر من جيش الرب للمقاومة الأوغندي إلى جنوب شرق جمهورية أفريقيا الوسطى، فرارا من ملاحقة القوات الحكومية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد سببت هاتان الحالتان تشريدا داخليا للسكان وتدفقا للاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكاميرون وتشاد، إضافة إلى وفود لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وفر، علاوة على ذلك، ما يقرب من ٥٠٠ ١٥ لاجئ من مقاطعة إكواتور في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجزء الجنوبي الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى. ويقدر إجمالا عدد المشردين داخليا في جمهورية أفريقيا الوسطى في الوقت الحالي بنحو ٠٠٠ ١٩٧ شخص، وتستضيف الجمهورية ما يناهز ٠٠٠ ٣٠ لاجئ يعيش أغلبهم في المناطق الفقيرة. وكثيرا ما استحال الوصول إلى مناطق النزاع مما عرقل إيصال المعونة الإنسانية إلى من تشتد حاجتهم إليها.

٣ - جمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٨ - رغم تسجيل أكثر من مليون حالة عودة للمشردين داخليا في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في عام ٢٠٠٩، فإن انعدام الأمن يسود مناطق كثيرة. وقد تسببت أيضا العمليات العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان من جانب الجماعات المسلحة في تشريد ما يزيد على مليون شخص منذ أوائل عام ٢٠٠٩. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، قُدر إجمالي عدد المشردين

داخليا بـ ١,٨ مليون شخص. وترتب على ارتفاع مستويات التشريد الداخلي نشوءُ احتياجات إنسانية هائلة، لا سيما في مقاطعتي كيفو ومقاطعة أوريونتال. ففي عام ٢٠٠٩، جرى تسجيل ما يزيد على ٠٠٠ ١٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني. وظل الوصول إلى السكان المشردين تكتنفه صعوبات شديدة بسبب انعدام الأمن وبُعد الكثير من المناطق وارتفاع تكاليف النقل.

٢٩ - وفي مقاطعة أوريونتال، كثف جيش الرب للمقاومة هجماته على المدنيين مما أدى إلى توسيع نطاق الأزمة الإنسانية على طول الحدود مع بلدان الجوار. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠، أفادت التقارير بأن أكثر من ٣٥٠ مدنيا لقوا حتفهم على يد جيش الرب للمقاومة، وبأن عشرات آخرين منهم أطفال جرى اختطافهم. وقُدر عدد المشردين داخلياً في منطقتي إويليه العليا والسفلى بـ ٠٠٠ ٣٠٠ شخص في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويعرقل وجود متمردي جيش الرب للمقاومة في هاتين المنطقتين عودة المشردين، ويُرجح أن يظل وجودهم هذا سببا في تشريد السكان. ونظرا لهشاشة الحالة الأمنية، يتعذر على السكان الوصول إلى المرافق الأساسية ويصعب على وكالات المساعدة الإنسانية الوصول إلى السكان المتضررين. ويعتمد إلى حد بعيد إيصال المساعدة الإنسانية في هاتين المنطقتين على خدمات الحراسة الأمنية التي توفرها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٠ - وأدى اندلاع العنف في مقاطعة إكواتور الواقعة في الشمال الغربي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى التشريد الداخلي لعدد ٠٠٠ ٦٠ شخص. وعبر ما يقرب من ٠٠٠ ١٢٥ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية الحدود إلى كل من الكونغو وجمهورية أفريقيا الوسطى. ورغم عودة بعض المشردين داخلياً إلى قراهم، فقد أحجم معظمهم عن العودة بسبب وجود شواغل أمنية واستمرار التوترات بين المجتمعات المحلية والافتقار إلى بنية أساسية سليمة وانعدام الخدمات في مناطق العودة.

٣١ - واستمر طرد رعايا جمهورية الكونغو الديمقراطية من أنغولا، ووصل عددهم منذ أوائل عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ٠٠٠ ١٠ كونغولي. وتشير تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن العدد الإجمالي لرعايا جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين طُردوا من أنغولا منذ بداية عام ٢٠٠٩ بلغ ٠٠٠ ١٦٠ شخص. وفي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، جرى طرد نحو ٠٠٠ ٥٤ من رعايا أنغولا، ومنهم عدد كبير من اللاجئين، من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤ - جمهورية تترانيا المتحدة

٣٢ - بحلول شهر حزيران/يونيه ٢٠١٠، كانت حكومة جمهورية تترانيا المتحدة قد منحت جنسيتها لما يقرب من ٣٠٠ ١٦٢ لاجئ وفدوا إليها من بوروندي في عام ١٩٧٢ وعاشوا فيما سُمي ''المستوطنات القديمة''، في حين كان ٣٠٠ ٢٢ شخص في انتظار البت في طلباتهم. ورغم بعض الجهود والاستثمارات التي نُفذت من خلال فريق الأمم المتحدة القطري، لم يكتمل بعد الإدماج المحلي لهؤلاء المواطنين التترانيين الحديثي التجنس. وفي عام ٢٠٠٩، عاد نحو ٠٠٠ ٣٢ لاجئ إلى ديارهم في بوروندي، في حين ظل ٠٠٠ ٣٥ آخرين في مخيم مْتابيلا. وقامت السلطات التترانية بإغلاق المخيم رسميا في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وإن كانت الخدمات الأساسية لا تزال تُقدم. ورغم توقف جميع خدمات التعليم الرسمي، فقد بدأت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أنشطة للتعليم غير الرسمي في المخيم.

جيم - الجنوب الأفريقي

٣٣ - أُجبر حوالي ٠٠٠ ٥٤ من رعايا أنغولا، ومنهم الكثيرون من الحاصلين على مركز اللاجئ، على مغادرة جمهورية الكونغو الديمقراطية أو قرروا هم العودة منها. وأسفر وصولهم المفاجئ إلى شمالي أنغولا عن حالة طوارئ إنسانية، حيث إن الكثيرين منهم لم يتوافر لهم الوقت لجمع أفراد أسرهم أو ممتلكاتهم أو وثائق هويتهم. وقامت حكومة أنغولا بتقديم المساعدة بدعم من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وجرى سريعا نقل أغلب العائدين أو وضعهم في مراكز للمرور العابر.

٣٤ - وظلت جنوب أفريقيا المقصد الرئيسي لطالبي اللجوء من جميع أنحاء العالم، حيث تلقت ٠٠٠ ٢٢٢ طلب لجوء في عام ٢٠٠٩. واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية، قياسا على ذلك، المرتبة الثانية كمقصد لطالبي اللجوء حيث تلقت ٦٠٠ ٤٥ طلب. وكان معظم طالبي اللجوء إلى جنوب أفريقيا من زمبابوي. وتشريعات اللجوء في جنوب أفريقيا تركز على الحماية، حيث تمنح اللاجئين وطالبي اللجوء حق العيش أينما شاءوا وحرية التنقل، وتوفر لهم إمكانية الوصول إلى سوق العمل والخدمات الاجتماعية. ومع زيادة معدل البطالة الوطني على نسبة ٢٤ في المائة والفجوات بين الدخول وتسارع الحضرنة ونقص الخدمات الأساسية، لا يزال البلد يشهد أحداث عنف متفرقة ترتكب بدافع كراهية الأجانب. وتعمل الحكومة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وجهات المجتمع المدني معا من أجل مكافحة التعصب ضد الأجانب بسبل منها التوعية وإشراك المنظمات المجتمعية وحث الشرطة على توخي المزيد من اليقظة.

٣٥ - وفي زمبابوي، لا يزال الافتقار إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه النقية والتصحاح والرعاية الصحية والتعليم والمأوى يمثل مشكلة كبرى للملايين من الزمبابويين، ومنهم عدد غير معلوم من المشردين داخلياً. وعقب تشكيل حكومة شاملة لجميع الأطراف في شباط/فبراير ٢٠٠٩، توطد التعاون بين أوساط المساعدة الإنسانية والحكومة مما أسفر عن تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي لمسائل التشريد الداخلي والحماية. وأجرت الأمم المتحدة والحكومة تقييما لشؤون المشردين داخليا بدأ في آب/أغسطس ٢٠٠٩، وساعد على استقصاء احتياجات مجتمعات المشردين داخليا. وتبين المؤشرات الأولية أن بعض هذه المجتمعات لا يزال في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، في حين أن هناك مجتمعات أخرى تحتاج إلى المساعدة في مجالي الإنعاش والإدماج المحلي.

دال - غرب أفريقيا

٣٦ - عمّ السلام أغلب أنحاء غرب أفريقيا، إلا أن الحالتين السياسية والأمنية ظلتا هشتين في عدة بلدان. فقد شهد كل من كوت ديفوار وغانا وغينيا وغينيا - بيساو والنيجر ومنطقة كاسامانس في السنغال أحداثا بينت أن الأزمات يمكن أن تندلع على حين غرة. ورغم عودة مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية في السنوات الماضية، فإن اللاجئين المتبقيين ظلوا في منفاهم لمدد طويلة ويعيش معظمهم في المناطق الحضرية.

٣٧ - وعقب الاحتجاج ببند ''انتهاء الظروف'' بالنسبة للاجئي سيراليون في نهاية عام ٢٠٠٨، ازداد السعي إلى إيجاد حلول دائمة لأكثر من ٠٠٠ ١٩ لاجئ سابق في المنطقة. ووفر بروتوكولا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار إطارا ساعد على إيجاد حلول مستدامة للاجئين. وتسلم أكثر من ٠٠٠ ٥ لاجئ جواز سفر سيراليوني. وبينما اعتبرت جوازات السفر بمثابة تصاريح للإقامة في كوت ديفوار ومالي، فقد تعين على اللاجئين السابقين في بلدان أخرى الحصول على تصاريح منفصلة بالإقامة. وثمة جهود تُبذل حاليا من أجل استعراض حالة اللاجئين الليبريين بغية طي هذه الصفحة وإنهاء لجوئهم بحلول نهاية عام ٢٠١١.

٣٨ - وأعيد إلى أوطانهم ما يقرب من ٠٠٠ ١٢ لاجئ موريتاني كانوا يعيشون في السنغال. ولا يزال هناك في كوت ديفوار أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ من المشردين داخليا يعانون ظروفا بالغة الصعوبة ويعيش الكثيرون منهم في مناطق يعوق انعدام الأمن فيها وصول المنظمات الإنسانية.

ثالثا – الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والتعاون فيما بين الوكالات

ألف – إصلاح الأمم المتحدة

١ – نهج المجموعات القطاعية

٣٩ – واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها في مجال المساعدة الإنسانية بذل الجهود من أجل ضمان وجود قدرة منسقة يمكن التنبؤ بها للاستجابة الإنسانية في أفريقيا من خلال نهج المجموعات القطاعية. وجاري حاليا تنفيذ نظام المجموعات القطاعية أو آليات تنسيق مشابهة في ١٤ بلدا في أفريقيا (بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغينيا، وكينيا، وليبريا، والصومال، والسودان، وأوغندا، والنيجر، وزمبابوي). وعقب إدخال العمل بالمجموعات القطاعية في السودان، جرى تنظيم بعثة دعم متعددة المجموعات القطاعية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بهدف تعزيز الاستجابة الإنسانية ودعم تنفيذ نهج المجموعات القطاعية، وتحديد الثغرات والتحديات التي تواجه العمليات. وفي أوغندا، يتجه التركيز بثبات إلى الانتقال مع وجود تحول مستمر من المساعدة الإنسانية إلى الإنعاش والتنمية.

٤٠ – وخلص استقصاءٌ مستقل أجري لتقييم الفعالية التشغيلية والنواتج الرئيسية لنهج المجموعات القطاعية إلى أن الاستثمار في هذا المجال أتى بثماره. وتبين من هذا التقييم، الذي شمل دراسات لبلدان بعينها مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، أن آليات التنسيق القطاعي تساهم في تحسين التعرف على الثغرات التي تعتري الاستجابة الإنسانية وفي تحسين التصدي للاحتياجات على نحو أكثر فعالية. وأسفر نهج المجموعات القطاعية أيضا عن ريادة يمكن التنبؤ بها بشكل أفضل وإلى شراكة أكثر شمولا وقوة بين الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة غير التابعة لها. ولا تزال هناك بعض المجالات التي تستلزم المزيد من الدعم من أجل كفالة وصول القدرة التنسيقية على المستوى الميداني إلى أقصاها.

٢ – "وحدة الأداء"

٤١ – في أفريقيا، جرى اختبار مبادرة ''وحدة الأداء'' في أربعة بلدان هي: الرأس الأخضر وموزامبيق ورواندا وجمهورية تترانيا المتحدة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، خلص رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن التزام الحكومات الوطنية بعملية ''وحدة الأداء'' كان عاملا ذا أهمية حاسمة في النجاحات التي تحققت في البلدان التي نُفذت فيها المبادرة على سبيل التجربة. وزاد إصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من تملك العناصر الوطنية لزمام الأمور في مجال التنمية الوطنية وقيادتها لها. ومن المنتظر أن يستفيد في جمهورية تترانيا المتحدة المواطنون

حديثو التجنس (اللاجئون البوروندیون سابقا) والمجتمعات المحلية المضيفة من الأنشطة الإنمائية المزمع تنفيذها تحت مظلة الخطة التجريبية للأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنمائية في الفترة الممتدة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.

٤٢ - وفي رواندا، يشمل برنامج ''وحدة الأداء'' للفترة الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ مشروعا لتوفير الحماية الفعالة لأشد السكان ضعفا، ومنهم ما يقرب من ٠٠٠ ٥٦ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية و ٠٠٠ ٢٢ لاجئ من العائدين. ويعد هذا جزءا من الدعم الأوسع نطاقا الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لإنشاء صندوق للمساعدة الاجتماعية الوطنية من أجل تقديم الدعم لأشد الأسر المعيشية ضعفا والاستجابة لحالات الطوارئ المتكررة، يقوم عليه كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع الحكومة والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية.

٤٣ - ومع أن ليبريا ليست من الدول التي نُفذت فيها مبادرة ''وحدة الأداء'' على سبيل التجربة، فإن فريق الأمم المتحدة القطري يعمل على تلبية احتياجات العائدين والسكان المحليين على السواء.

٣ - هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام

٤٤ - اكتسبت لجنة بناء السلام المنشأة في عام ٢٠٠٥ قدرا كبيرا من الخبرات من خلال تشجيع نهج شامل ومتكامل لبناء السلام فور انتهاء النزاع، وذلك في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو وسيراليون (انظر الوثيقة A/63/881-S/2009/304).

٤٥ - وإضافة إلى البلدان الأربعة السابقة ذكرها، يقدم صندوق بناء السلام الدعم لمشاريع في كوت ديفوار وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وكينيا وليبريا والصومال والسودان. وفي عام ٢٠٠٩، خُصص أكثر من ٥٣ في المائة من الموارد المالية للصندوق لمشاريع يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في حين وُجهت الموارد المتبقية إلى مشاريع تنفذها منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

باء - تعزيز مبادئ الحماية الدولية

٤٦ - تنطوي الحماية الدولية على طائفة عريضة من الأنشطة المحددة بدقة شديدة، وتشمل تقديم الدعم السياساتي والتشريعي والتقني للدول وخدمات الحماية وبناء القدرات، علاوة على دعم الخدمات الأساسية المقدمة إلى المشردين لإنقاذ الأرواح في الكثير من مناطق أفريقيا بالتحديد.

٤٧ - وما فتئت أفريقيا على مدى عقود عدة تقدم التأييد القوي لتوفير الحماية الدولية للاجئين: فهناك ٤٣ دولة أفريقية طرفا في الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها. ومعظم الدول الأفريقية أطراف أيضا في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المنظمة للنواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا. ومع ذلك، فإن عددا من البلدان أبدى تحفظات على اتفاقية عام ١٩٥١، ولا سيما بشأن الأحكام المتعلقة بحرية التنقل والحصول على التعليم وفرص العمل. وفي العديد من البلدان، أدت سياسات الإيواء الجبري في المخيمات إلى اعتماد اللاجئين اعتمادا كليا على المساعدات. كما أن الإعادة القسرية للاجئين وطالبي اللجوء في عدد من البلدان كان مدعاة للقلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١ - تعزيز الحماية الوطنية للاجئين

٤٨ - يظل مبدأ عدم الإعادة القسرية (أي عدم إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء إلى بلد يحيق بحياتهم أو بحريتهم فيه الخطر) حجر الزاوية في مجال الحماية الدولية للاجئين. ولا بد أن تظل الدول على احترامها لهذا المبدأ وأن ترسخه في قوانينها وممارساتها الوطنية المتعلقة باللاجئين. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين، ولا سيما عن طريق تحسين الأطر القانونية الوطنية وتطويرها وتنمية قدرة الحكومات على البت في مركز اللاجئ وتسجيل اللاجئين بغية تحسين نوعية عمليات البت وسلامتها ونزاهتها وكفاءتها. فقد تسببت الزيادة في عدد طلبات اللجوء في كينيا وجنوب أفريقيا على سبيل المثال في ازدحام وتأخير شديدين في التعامل مع هذه العملية. وساعد التحسن في طرائق التسجيل والتدريب وزيادة الموظفين في تعزيز إمكانية الوصول إلى نظم اللجوء، بيد أن التعامل مع هذه الطلبات في التوقيت المناسب لا يزال يشكل تحديا في البلدين المذكورين، لا سيما مع ارتفاع عدد طلبات اللجوء الجديدة.

٢ - التسجيل والتوثيق

٤٩ - يعد تسجيل المشردين وتوثيقهم أول الخطوات الأساسية اللازمة لإعادة الكرامة إليهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الأساسية. وقد بُذلت الجهود لضمان حصول اللاجئين وطالبي اللجوء على وثائق فردية. وبناء على الأرقام المسجلة لعام ٢٠٠٩، أصبح ما نسبته ٦٢ في المائة من اللاجئين في السنغال يمتلك بطاقات هوية، وحصل على مثل هذه البطاقات ما يقرب من ٣٠٠ ٩ لاجئ في كوت ديفوار. وفي تشاد، كانت عملية التحقق التي بدأ تنفيذها في المخيمات الواقعة في شرق البلد من أجل التثبت من الأرقام الصحيحة وإصدار

بطاقات الهوية تطورا على قدر كبير من الأهمية. وفي رواندا، يُنتظر أن يكون جميع اللاجئين قد حصلوا على بطاقات للهوية بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

٣ - الهجرة المختلطة

٥٠ - لا تزال رحلات المهاجرين الدرامية من أفريقيا عبر البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن تستحوذ على اهتمام وسائط الإعلام، إلا أن حركات الهجرة عبر القارة تتزايد بصورة كبيرة.

٥١ - وأصبحت بلدان مثل أنغولا وجنوب أفريقيا بلدانا جاذبة لمن يلتمسون الفرص الاقتصادية أو الحماية أو كليهما. وقد ارتحلت أعداد متزايدة من الأشخاص عابرة الطريق الشاق بين الصومال وجنوب أفريقيا والبالغ طوله ٠٠٠ ٤ كم. وكان أغلبهم من رعايا بوروندي وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. ورغم أن الأشخاص المشاركين في حركات الهجرة المختلطة هذه ليسوا جميعا ممن يمكنهم المطالبة عن حق بمركز اللاجئ، فإنهم ممن يتعرضون لخطر الاستغلال والإيذاء وقد تكون لهم حاجة عاجلة للحماية. وقد كان للحركة البشرية المتزايدة نحو جنوب أفريقيا أثرا جسيما على نظام اللجوء في هذا البلد، بل وكانت لها مضاعفاتها على نظم اللجوء في البلدان التي تخترقها هذه التحركات. ففي ملاوي وموزامبيق على سبيل المثال، يقدم طالبو اللجوء طلبات بالبقاء في البلد لبعض الوقت حيث يقيمون في مخيمات اللاجئين للتعافي من رحلتهم المحفوفة بالمخاطر قبل مواصلتها. ويثني هذا الأمر الحكومات عن الاستثمار وإدخال التحسينات اللازمة في العمليات والمرافق الوطنية للجوء.

٤ - تعزيز حقوق الإنسان للمشردين داخليا والاستجابات التشغيلية

٥٢ - وصف ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا اعتمادَ اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا) بأنها بارقة أمل لما يزيد على ١١ مليون أفريقي ممن شردتهم داخليا النزاعات، وكذلك لمن شُردوا داخليا من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها. وتحتوي الاتفاقية على إطار قانوني شامل يغطي مختلف أسباب التشريد، بما في ذلك النزاعات والكوارث الطبيعية والمشاريع العامة. وهي ترسي مجموعة شاملة من الحقوق والمعايير لحماية المشردين داخليا وتقديم المساعدة إليهم. وتؤكد الاتفاقية تحمّل الدول المسؤولية الرئيسية عن احترام حقوق مواطنيها المشردين داخليا وحماية هذه الحقوق وإعمالها، إلا أنها تنص أيضا على أن الجماعات المسلحة تقع على عاتقها

التزامات منها مسؤوليتها عن ضمان وصول المعونة الإنسانية إلى السكان المدنيين دون أية عراقيل.

٥٣ - وقد قامت الأمم المتحدة، من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بتقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي أثناء وضع اتفاقية كمبالا واعتمادها.

٥٤ - ويتزايد في أفريقيا وضع القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالتشريد الداخلي. وينص بروتوكول حماية المشردين داخليا وتقديم المساعدة إليهم الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على إدماج المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشريد الداخلي في التشريعات الوطنية. وينبغي تعزيز هذا الاتجاه فور دخول اتفاقية كمبالا حيز النفاذ. وقد قدم ممثل الأمين العام الدعم لوضع القوانين والسياسات الوطنية المتعلقة بالتشريد الداخلي عن طريق تقديم الخبرة التقنية في مختلف البلدان، ولا سيما في كينيا وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٥ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، جرى من خلال المشروع المشترك بين الوكالات لتطوير القدرة الاحتياطية على الحماية، الذي يستضيفه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نشرُ ٩ من كبار موظفي الحماية في أفريقيا موزعين على مختلف منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى المشردين داخليا. وفي عام ٢٠٠٩، قدم هؤلاء الموظفون الخبرات في مجالات تخطيط الاستجابات للحماية وتنسيقها وتنفيذها في كل من بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، ومدغشقر، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي. كما قدموا خبراتهم في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٠ لكل من أوغندا وغينيا.

٥ - حالات انعدام الجنسية

٥٦ - لا يتجاوز عدد الدول الأفريقية الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية ١١ دولة، أما بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٦١ لتخفيض حالات انعدام الجنسية فينخفض هذا العدد إلى ٧ دول. وقد صدّق أغلب البلدان على الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه الذي يشمل ضمانات لمنع انعدام الجنسية بين المواليد. ومع ذلك، لا يزال يتعين على عدد من الدول اتخاذ الخطوات اللازمة لمواءمة تشريعاته مع هاتين المعاهدتين. وقد اتخذت زمبابوي خطوة هامة بإدخالها إصلاحات على تشريعاتها في عام ٢٠٠٩ تمنح المرأة بموجبها الحق في إعطاء جنسيتها لأطفالها، وهو ما يقضي على أحد أسباب انعدام الجنسية بين الأطفال.

٥٧ - وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحديد السكان عديمي الجنسية من غير اللاجئين والسكان المهددين بأن يصبحوا عديمي الجنسية في أفريقيا، وذلك بمقتضى ولايتها المشتملة على واجب منع حالات انعدام الجنسية وتقليص عددها وحماية الأشخاص عديمي الجنسية. وقامت المفوضية، بالتعاون مع شركاء وطنيين، بوضع خريطة للمخاطر والتحديات المتصلة بانعدام الجنسية، وبدأت في إذكاء الوعي في دول منها على سبيل المثال جيبوتي وإثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا بغية استحداث أنشطة محددة للتخفيف من المخاطر وإيجاد الحلول. ففي كوت ديفوار، يجري تزويد عديمي الجنسية والمهددين بانعدام الجنسية بوثائق حيوية لتحديد الهوية. وفي السودان، شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ أنشطة تهدف إلى منع حالات انعدام الجنسية المحتمل أن تنشأ إثر إجراء الاستفتاء المتعلق باستقلال جنوب السودان في أوائل عام ٢٠١١، ويشمل ذلك إجراء استعراض الإطار القانوني وتشجيع الانضمام للاتفاقيتين المتعلقتين بانعدام الجنسية وتدريب الموظفين الحكوميين وضمان تزويد السكان المتضررين بالوثائق (وأغلبهم من سكان جنوب السودان المشردين داخلياً في شماله وسكان شمال السودان المشردين داخليا في جنوبه).

٦ - أمن الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية وسلامة الموظفين

٥٨ - كثيرا ما كانت السلامة البدنية للمشردين، الذين يعيشون في كثير من الأحيان في بيئات شديدة الافتقار إلى الأمن، عرضةً للخطر في الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية محدودة، وكبلت الظروف المحفوفة بالمخاطر القدرة على تقديم الحماية وإيصال المساعدة. وكان دعم قوات حفظ السلام، في بعض العمليات، عاملا حيويا ساهم في حماية السكان المشردين وفي توفير إطار أمني سمح للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني بممارسة عملها. وساعد وجود قوات تابعة للأمم المتحدة في شرقي تشاد على تقلص عدد الهجمات على مخيمات اللاجئين والحد من عمليات التجنيد القسري وخاصة تجنيد الأطفال، كما ساهم في التقليل من حوادث قطع الطريق والعنف الجنسي. وستستلزم تصفية بعثة حفظ السلام جهودا معززة تبذلها الحكومة لتجنب حدوث فراغ أمني في شرق تشاد.

٥٩ - وتواجه العمليات الإنسانية في تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان بيئات شديدة الصعوبة يظل فيها ماثلا تحدي التوفيق بين ضرورات استمرار برامج المساعدة الإنسانية وضمان سلامة الموظفين. وقد أجبرت التهديداتُ والمطالبُ غير المقبولة الواقعة على عاتق الموظفين برنامجَ الأغذية العالمي على تعليق عملياته في الجزء الجنوبي الأوسط من الصومال.

٧ - منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما

٦٠ - في قراري مجلس الأمن ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، تُوصف أعمال العنف الجنسي المرتكبة أثناء النزاعات بأنها من الشواغل الأمنية العالمية. وقد قطعت منظمات الأمم المتحدة وشركاؤها شوطا طويلا صوب وضع السياسات والعمليات الرامية إلى مكافحة استعمال الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب. وتشمل معظم برامج المساعدة الإنسانية في أفريقيا محور تركيز يتناول منع العنف الجنسي والتصدي له. وقد تسبب ضعف الأطر القانونية ومؤسسات العدالة وإنفاذ القانون في جعل إفلات الجناة من العقاب ظاهرة مزمنة في العديد من مناطق النزاع. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله.

٦١ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية التي سُجل فيها وفقا لما ذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أكثر من ١٥ ٠٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني، أعدت منظمات الأمم المتحدة استراتيجية شاملة لمكافحة العنف الجنسي تنطوي على مجموعة من الأنشطة المحددة بدقة. فلوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب مثلا، أجرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ترتيبات لنشر قضاة من المحكمة العليا بشكل مؤقت في مقاطعة كاتانغا الجنوبية للفصل في قضايا ارتكاب أعمال عنف جنسي في حق فتيات تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٥ عاما. وفي جنوب السودان، أُجريت دراسة مشتركة بين الوكالات عن العنف الجنسي والجنساني تناولت بالنظر الأسباب الجذرية وغيرها من العوامل المساهمة في تفشي هذا النوع من أنواع العنف. وستكون النتيجة التي تخلص إليها هذه الدراسة أساسا هاما لإدخال الإصلاحات التشريعية، وتصميم البرامج الرامية إلى التدخل لمنع تلك الظاهرة والتصدي لها، وتحسين تنسيق الأنشطة فيما بين الوكالات.

٦٢ - وحيث إن العديد من حوادث الاعتداء الجنسي المبلغ عنها تقع خارج الأماكن المخصصة للمشردين داخليا واللاجئين وأثناء جلب النساء والفتيات للحطب، فقد أُنشئت فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لمناقشة الوصول الآمن إلى الوقود البديل والحطب، واستحدثت فرقة العمل هذه أدوات عملية تهدف إلى التقليل من تعرض النساء والفتيات للخطر مع قيامها بتنظيم حلقات عمل للمتابعة في كل من كينيا وأوغندا. ومن المتوقع، إضافة إلى ذلك، أن يكون توفير المواقد المقتصدة من حيث استعمال الوقود والوقود نفسه علاوة على إنشاء مراكز للمياه ومراحيض جيدة الإنارة قرب المخيمات والمساكن عاملان يساهمان في التقليل من حوادث العنف الجنسي ومنعها.

٨ - حماية ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن والمعوقون

٦٣ - في قرار الجمعية العامة ١٢٩/٦٤، تقر الجمعية بأن استراتيجية تعميم مراعاة منظورات السن والجنسانية والتنوع تسهم مساهمة مهمة في القيام، عن طريق نهج قائم على المشاركة، بتحديد المخاطر التي يواجهها مختلف أفراد مجتمع اللاجئين فيما يتعلق بحمايتهم، وبخاصة معاملة اللاجئين من النساء والأطفال والأقليات وحمايتهم دون تمييز. بيد أن الإدماج المنهجي لهذه المسائل الشاملة في جميع قطاعات الاستجابة لتقديم المساعدة والحماية، وتعزيز الاستجابات المتعددة القطاعات وجهود التنسيق بين القطاعات أمران يشكلان تحديا مستمرا يواجه أوساط المساعدة الإنسانية العاملة في مجال مساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا.

٦٤ - ويسعى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى مواجهة هذا التحدي حيث يعمل، بالتعاون مع المشروع المشترك بين الوكالات لتطوير القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية والفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني والتابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، على تعزيز دور المكتب في مجال التنسيق فيما بين المجموعات القطاعية. وإضافة إلى ذلك، جرى من خلال المشروع المشترك نشر ٩ مستشارين معنيين بالمسائل الجنسانية في مختلف منظمات الأمم المتحدة الناشطة في الحالات المتعلقة بالنزاعات في أفريقيا. وقدم هؤلاء المستشارون الخبرات في مجال عمليات الاستجابة الإنسانية في كل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وإثيوبيا وكينيا وناميبيا والصومال وجنوب السودان وزمبابوي.

جيم - إيصال المساعدة والاحتياجات الخاصة

١ - الغذاء

٦٥ - ذكرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن عدد الأشخاص المصابين بنقص التغذية في أفريقيا بلغ ٢٦٥ مليونا في عام ٢٠٠٩، وذلك بالمقارنة بما يقرب من ١٦٩ مليونا في أوائل التسعينيات. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، شهدت أسعار الأغذية الأساسية طفرة أدت إلى اندلاع الشغب في مناطق كثيرة في أفريقيا. ورغم استقرار الأسعار العالمية منذئذ، فإن أسعار الأرز والقمح والذرة في أسواق أفريقيا لم تنخفض انخفاضا كبيرا، وهو ما يخلف أشد الأثر على فقراء المناطق الحضرية وسكانها المشردين داخليا.

٦٦ - وتساعد برامج التغذية في المدارس على ضمان حصول الأطفال على ما لا يقل عن وجبة مغذية واحدة يوميا، ويشجع ذلك الآباء على إلحاق أطفالهم، ولا سيما البنات،

بالتعليم الابتدائي. ويمكن أن تساعد الوجبات المدرسية كذلك على التخفيف من التوترات بين المجتمعات المحلية المضيفة والمشردين داخلياً واللاجئين حيث إن البرنامج يشمل جميع الأطفال المقيدين بالمدارس.

٦٧ - وقد قدم برنامج الأغذية العالمي الوجبات المدرسية لأكثر من مليون طفل في مجتمعات اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في مختلف أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي تشاد، حصل في عام ٢٠٠٩ حوالي ٠٠٠ ٨٨ من الأطفال الضعفاء من اللاجئين والمشردين داخليا على الوجبات المدرسية من خلال برنامج للتغذية المدرسية في حالات الطوارئ. وفي الكونغو، حصل ما يقرب من ٠٠٠ ٤٠٠ من أطفال المدارس المشردين داخليا أو العائدين على وجبات مدرسية، بينما استفاد في الصومال ما يُقدر بـ ٠٠٠ ٩٠ طفل من المتضررين من الحرب من برامج التغذية المدرسية في حالات الطوارئ. وفي السودان، تقدم التغذية المدرسية التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي الدعم لعملية بناء السلام وإعادة الإدماج في المناطق المتضررة من النزاع في ذاك البلد.

٦٨ - ويعد المشردون، رغم هذه الجهود، ضمن السكان الأشد عرضة لخطر الإصابة بسوء التغذية الحاد. وقد أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن الصومال لا يزال يعاني من مستويات حرجة من سوء التغذية: فنسبة ١٦ في المائة من السكان المشردين يعانون من سوء التغذية الحاد والعام، و ٤,٢ في المائة منهم يعانون من سوء التغذية الحاد والشديد؛ كما أن طفلا من كل ستة أطفال لا يزال مصابا بسوء التغذية الحاد وطفلا من كل ٢٢ طفلا بسوء التغذية الشديد. ومن المقدر أن هناك ٠٠٠ ٢٤٠ طفل دون الخامسة في الصومال مصابين بسوء التغذية الحاد و ٠٠٠ ٦٣ طفل آخرين مصابين بسوء التغذية الشديد. وقد أجريت استقصاءات في مخيمات اللاجئين بداداب التي يشكل اللاجئون الصوماليون أغلب سكانها بينت وصول مستويات سوء التغذية الحاد والعام في عام ٢٠٠٩ إلى ما تقارب نسبته ١٢ في المائة. كما أن مستويات الإصابة بفقر الدم بين أطفال المخيمات عالية بدرجة غير مقبولة حيث تتراوح بين ٧٠ و ٨٠ في المائة، لا سيما بين الوافدين الجدد.

٢ - الصحة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٩ - يواجه الكثير من البلدان في أفريقيا تحديات تعرقل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ففي الصومال وجنوب السودان، تعتبر معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال ومعدلات الاعتلال ضمن المعدلات الأعلى في العالم، حتى في المناطق الآمنة نسبيا، وذلك بسبب ضعف النظم ومحدودية القدرة. ولا تزال معدلات الوفيات النفاسية تتسم بارتفاعها بدرجة غير مقبولة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال، يلقى طفل من كل خمسة أطفال حتفه قبل بلوغ سن الخامسة. ويزيد من تدهور الصحة والأمن البشري تكرار تفشي الأمراض المعدية التي هي في العادة الكوليرا والالتهاب السحائي.

٧٠ - ويذكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أن عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ٢٠٠٩ ناهز ٢٢,٤ مليون شخص، وهو ما يعني معدل انتشار الإصابة بين البالغين يقدر بـ ٥,٢ في المائة. ويشمل ذلك ١,٩ مليون إصابة جديدة حسب التقديرات. ويعد إشراك المشردين في البرامج الوطنية لمكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز أمرا حيويا، إلا أن عددا أقل من البلدان قام في عام ٢٠٠٩بإشراك هذه الفئات السكانية في خططه الاستراتيجية المنقحة أو الجديدة لمكافحة الفيروس.

٧١ - ومع ذلك، فقد أُحرز تقدمٌ في مجال تحسين إمكانية الوصول إلى العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. ففي نهاية عام ٢٠٠٩، بلغت نسبة اللاجئين القادرين على الوصول لهذا النوع من العلاج لدى توافره للسكان المحيطين بهم ٨٧ في المائة. وزادت إمكانية الوصول إلى برامج منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل لترتفع من نسبة ٥٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥ في المائة بنهاية عام ٢٠٠٩، وإن تباينت التغطية باختلاف البلدان.

٧٢ - وتعد الملاريا من الأسباب الرئيسية للمرض والوفاة بين المشردين في أفريقيا، ولا سيما الأطفال. وقد نفذت مؤسسة الأمم المتحدة حملة لجمع الأموال من أجل توفير ناموسيات الأسِّرة المعالجة بمبيدات الحشرات والطويلة المفعول، وغطت هذه الحملة بالفعل الاحتياجات الأشد إلحاحا في المخيمات الواقعة في كينيا والسودان وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٣ - التعليم

٧٣ - لا يزال التعليم الابتدائي غير متاح على نطاق واسع لجميع الأطفال المشردين، أما التعليم الثانوي فما هو إلا حلم بعيد المنال. لكن الإبقاء على الأطفال في بيئة مدرسية آمنة أداةُ حماية هامة تساهم في الحد من التجنيد القسري الذي تقوم به الجماعات المسلحة، وحوادث الاستغلال والاعتداء، وزواج الفتيات بالإكراه.

٧٤ - وفي شرقي تشاد، كان المعدل الإجمالي لقيد الأطفال اللاجئين في مرحلة التعليم الابتدائي أقل من ٧٠ في المائة، مع انخفاض هذه النسبة كثيرا بالنسبة للفتيات. ويُعزى ذلك إلى ظروف التعلم الرديئة وتشمل نقص المدرسين الأكفاء والافتقار إلى فصول الدراسة

والمعدات. وسُجلت في العديد من المخيمات معدلات للتسرب من الدراسة بلغت ٤٠ في المائة. وفي الكاميرون، قُدم الدعم من خلال إنشاء فصول للدراسة وتوفير المقاعد المدرسية وغيرها من المواد للمدارس الابتدائية المحلية، مما ساهم في زيادة معدلات قيد الأطفال اللاجئين في المدارس.

٧٥ - وثمة حاجة ماسة إلى المزيد من فرص الالتحاق بالتعليم الثانوي. فقد أدى الافتقار إلى التعليم الثانوي الجيد في شرق تشاد (حيث لا تتوافر إمكانية الوصول إلى التعليم الثانوي إلا لعدد ٣٧٠ تلميذا مما يقرب من ٢٠٠ ١٦ تلميذ) إلى دفع اللاجئين الشباب إلى تحمل مجازفات هائلة تتهدد الحماية لا لشيء إلا لحضور الامتحانات في السودان.

٧٦ - ويقدم صندوق مبادرة ألبرت أينشتاين الألمانية الأكاديمية للاجئين منحا دراسية للاجئين لكي يلتحقوا بالجامعات في البلدان المضيفة. وفي عام ٢٠٠٩، استفاد حوالي ٧٧٠ ١ طالبا معظمهم من أفريقيا من هذه المنح الدراسية. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة أعداد البنات المشاركات في هذا البرنامج.

٤ - فرص كسب الرزق

٧٧ - من المهم للغاية تشجيع الاعتماد على الذات وتوفير فرص كسب الرزق للحد من اعتماد المشردين على المعونة الإنسانية وتحفيز همتهم لبلوغ أهدافهم. وفي العديد من الحالات، يمكن لمثل هذه البرامج أن تسهل الإدماج المحلي للمشردين الذين أصبحوا معتمدين على أنفسهم. وتشمل الأنشطة الرامية إلى إيجاد فرص كسب الرزق في أفريقيا ما يلي: تسهيل الوصول إلى آليات الادخار والإقراض لبدء الاستثمار؛ وتوفير التدريب بما في ذلك التدريب المهني والتعليم التقني؛ وتقديم المساعدة إلى المشاريع الزراعية الصغيرة؛ وتوفير المنح النقدية. وفي غرب أفريقيا، تعمل منظمة العمل الدولية عن كثب مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على استراتيجية للإدماج المحلي وإيجاد فرص كسب الرزق تهدف إلى تيسير الإدماج المحلي للاجئين السابقين في ١٤ بلدا في المنطقة.

دال - إنهاء التشريد القسري

٧٨ - إنهاء التشريد القسري بشكل منهجي يتسم بأهمية حيوية بالنسبة لبناء السلام واستدامته في حالات ما بعد النزاع أيا كانت. وأفضل سبيل إلى إيجاد حلول دائمة هو تناول مسائل التشريد القسري في إطار عمليات السلام واتفاقاته. بيد أن المشردين داخلياً واللاجئين وشواغلهم كثيرا ما تتجاهلها المفاوضات. وقد قام ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بتعاون وثيق مع وحدة دعم الوساطة بإدارة الشؤون السياسية

ومشروع بروكينغز – برن المتعلق بالتشريد الداخلي، بوضع توجيهات للوسطاء تتناول كيفية إدراج مسائل التشريد الداخلي في مفاوضات السلام وإشراك المشردين داخليا في عمليات السلام[٣].

٧٩ – ورغم أن العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل الأكثر استدامة تقليديا بالنسبة للملايين من المشردين في أفريقيا، فإن وتيرة عمليات العودة تباطأت إلى حد بعيد. ففي عام ٢٠٠٩، عاد ما يقرب من ٠٠٠ ١٣٧ لاجئ طوعا إلى مواطنهم الأصلية، وهو الرقم الأقل على الإطلاق في عشر سنوات. وعادت أعداد أكبر بكثير من المشردين داخلياً إلى الوطن، حيث عاد حوالي مليون شخص إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، و ٠٠٠ ٤٠٠ شخص إلى أوغندا، و ٠٠٠ ٢٨٠ شخص إلى السودان.

٨٠ – وأصبح الإدماج المحلي خيارا صالحا للاجئين في بعض مناطق أفريقيا، ولا سيما في غرب أفريقيا، وذلك في إطار بروتوكولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقين بالتنقل الحر للأشخاص والحق في الإقامة والاستقرار. وقبل تجنيس اللاجئين الوافدين من بوروندي، كانت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة قد بدأت عملية الإدماج المحلي لحوالي ٠٠٠ ٣ لاجئ صومالي من إثنية البانتو بنقلهم إلى مستوطنة تشوغو. وأصبح هؤلاء معتمدين على الذات منذ عام ٢٠٠٥، وتسلمت السلطات المحلية مسؤولية توفير الخدمات الأساسية.

٨١ – وجرى في العامين الماضيين التوسع في برامج إعادة التوطين، ولا سيما من شرق القارة والقرن الأفريقي. وفي عام ٢٠٠٩، أحيل أكثر من ٠٠٠ ٢٨ لاجئ تعود أصول أغلبهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا والصومال إلى برامج إعادة التوطين في ١٤ بلدا. لكن عدد المغادرين لم يكد يبلغ ٥٠٠ ١٢ شخص، وهو ما يُعزى جزئيا إلى طول الإجراءات. ومن المنتظر، إضافة إلى ميزة الحماية الفورية، أن يكون الاستعمال الاستراتيجي لإعادة التوطين محفزا لفرص الإدماج المحلي.

٨٢ – وقاد ممثل الأمين العام عملية تنقيح إطار ٢٠٠٧ للحلول المستدامة[٤]، بالتعاون مع الفريق العامل القطاعي المعني بالحماية والفريق العامل القطاعي المعني بالإنعاش المبكر والتابعين

---

(٣) انظر: Gerard McHugh, lead author, *Integrating Internal Displacement in Peace Processes and Agreements: A Peacemaker's Toolkit* (Washington, D.C., United States Institute of Peace, Brookings-Bern Project on Internal Displacement, 2010)؛ ويمكن الإطلاع على هذا التقرير في الموقع التالي: www.brookings.edu.

(٤) انظر: The Brookings Institution-University of Bern Project on Internal Displacement, *When Displacement Ends: A Framework for Durable Solutions* (June 2007).

للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويركز الإطار في المقام الأول على معاونة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على تحسين المساعدة المقدمة إلى الحكومات عند التصدي لتحديات إنسانية وإنمائية ناشئة عن التشريد الداخلي. ويُنتظر كذلك أن يكون هذا الإطار ذا فائدة لحكومات البلدان المتضررة من التشريد الداخلي التي تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية لتوفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا.

هاء – الشراكات مع الكيانات غير التابعة للأمم المتحدة

٨٣ – كانت الشراكات مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بالغة الأهمية للقدرة على الاستجابة على نحو متسق وفعال للتحديات الكثيرة التي تمثلت في الأشهر الثمانية عشر الماضية، ومنها حالات التشريد الجديدة وضيق فرص الوصول إلى المستفيدين في مناطق عديدة في أفريقيا وشؤون الإنعاش المبكر أو الإنعاش فيما بعد النزاع.

٨٤ – وفي أفريقيا، تحققت نتائج عملية استفاد بها المشردون على نحو ما سلف، وجاءت ثمرة للشراكات بين كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك شراكتها الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقدم برامج الإدماج المحلي في غرب أفريقيا إضافة إلى بروتوكولي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الإطار اللازم لتمتع اللاجئين السابقين بالاستقرار الذي هم في حاجة إليه ليصبحوا مواطنين يتسمون بالاعتماد على الذات في البلدان التي يعيشون فيها.

٨٥ – وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قام الاتحاد الأفريقي بتعزيز أنشطته المتصلة بتنفيذ سياسة الاتحاد التي اعتمدها في عام ٢٠٠٦ بشأن التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع. وفي الآونة الأخيرة، بدأت مفوضية الاتحاد مجددا في إيفاد البعثات الميدانية إلى البلدان الخارجة من النزاعات من أجل تقييم حالة التعمير وبناء السلام فيما بعد النزاع.

رابعا – خاتمة

٨٦ – تعد المساعدة الإنسانية لبنة أساسية وهامة في تحقيق التعافي وعبور المرحلة الانتقالية في مختلف أنحاء القارة. وهي، إذ تحافظ على الأرواح وتساهم في الحد من عوامل الخطر الكامنة وتبني المرونة وتوفر أساسا للحماية الاجتماعية الوطنية، تمثل استثمارا حيويا في التنمية في المستقبل. ونقص الاستثمار في مرحلة الإنعاش المبكر أثناء السحب التدريجي للمساعدة الإنسانية يعرض للخطر استدامة الحلول الدائمة، مما يوجب على المنظمات المعنية مواءمة أنشطتها زمنيا لتفادي نشوء ثغرة في المرحلة الانتقالية.

٨٧ - وتبين التجارب الأهمية الحيوية لتحقيق نتائج ملموسة يستفيد منها السكان عقب انتهاء النزاع. فحينما لا تُلبى التطلعات إلى تحسين الرفاه وفرص كسب الرزق، يصبح من الممكن أن يندلع النزاع من جديد وأن يتفشى العنف والخروج على القانون وأن يثبط ذلك من عزم السكان على المشاركة في بناء سلام دائم. وسيساهم إلى حد بعيد الاستثمار في الخدمات الأساسية، ولا سيما الصحة والتعليم، في تسهيل عودة المشردين وإعادة إدماجهم في أفريقيا، كما ستستفيد منه مجتمعاتها المحلية.

خامسا - توصيات

٨٨ - لا بد للسلطات والمنظمات الإنسانية والإنمائية الوطنية والدولية المعنية أن تعمل بجد أكثر على تهيئة بيئات قادرة على المحافظة على العودة أو الاندماج المحلي من خلال إمكانية الوصول دون تمييز إلى الخدمات العامة الأساسية والوثائق القانونية والشخصية وسبل كسب الرزق أو فرص توليد الدخل. وينبغي أيضا وضع آليات للتعامل مع إعادة الأراضي والممتلكات لفائدة العائدين، ويجب أخذ احتياجات المجتمعات المضيفة سابقا في الحسبان عند تصميم برنامج للعودة. وإنني أحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم إلى الدول الأفريقية في هذه الجهود، وذلك في مجالي إنشاء مواقع لاستقبال العائدين وإعادة تأهيل مناطق الاستقبال السابقة.

٨٩ - لقد وُصِف عن حق اعتمادُ الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٩ لاتفاقية حماية المشردين داخليا ومساعدتهم في أفريقيا بأنه إنجاز بارز من شأنه أن يغير للأفضل حياة الملايين من المشردين داخلياً. وإنني أدعو جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى توقيع هذه الاتفاقية والتصديق عليها، والشروع في سن التشريعات الوطنية وفقا لما نصت عليه أحكامها. كما أدعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي ودوله الأعضاء في مساعيها هذه.

٩٠ - بالنظر إلى أن اثنين من كل ثلاثة لاجئين يعتمدان على المعونة الدولية، تُشجع البلدان الأفريقية المضيفة على تهيئة بيئة تمكن اللاجئين من الاعتماد على الذات. ويستتبع ذلك إزالة القيود، وأولها التحفظات المبداة على بعض الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها بما فيها تلك المتعلقة بحرية التنقل والعمل وحقوق التعليم.

٩١ - تُشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية على النظر في ذلك. كما تُشجع الدول

أيضا على التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية من أجل تحديد أعداد السكان عديمي الجنسية الموجودين في أراضيها واستعراض تشريعاتها بغية القضاء على الثغرات المحتمل أن تؤدي إلى حدوث حالات انعدام الجنسية أو استمرارها.

٩٢ - ينبغي لأطراف النزاعات، من الدول وغير الدول، تسهيل وصول المنظمات الإنسانية إلى السكان المدنيين المتضررين، وضمان أمن العاملين في المجال الإنساني، كي يتسنى إيصال المعونة المحايدة بأمان حتى في خضم الأعمال العدائية.

٩٣ - تُشجع جميع الدول الأفريقية على التصديق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وإنفاذها.